دور الدولة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي بين التنظير والتجربة
مع الإشارة إلى التجربة الصينية

الدكتور عبد الرحمان بن سانية
جامعة غرداية ، الجزائر
abensania@yahoo.fr

The role of the country's economic take-off between theory and experiment

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة الدور الذي تضطلع به الدولة في عملية الإقلاع الاقتصادي، والتعرف على واقع هذا الدور في التجربة التنموية التي عرفتها البلدان النامية، مع بحث خصوصيته أيضا في تجربة الإقلاع الاقتصادي الصيني. ولقد توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها أن دور الدولة ظل مختلفا حسب الظروف، ومن اقتصاد لآخر، ولا يوجد إقصاء لها حتى في أكثر النظم ليبرالية، كما أن الوضعية التي عاشتها الاقتصاديات النامية حتمت أن تكون الدولة الجهاز المسئول أولا عن قيادة الإقلاع الاقتصادي، وقد تميزت التجربة الصينية بمفارقة لافتة تثبت خصوصية منهجها حيث حققت الصين إقلاعها الاقتصادي بمركز قوي للدولة رغم الظروف التي أنجز فيها هذا الإقلاع والمتمثلة في اكتساح العولمة الرأسمالية لكل العالم منظرة لتضييق حدود الدولة كشرط أساسي لإطلاق قوى النمو بالعالم النامي.

Abstract:

This research also aims to examine the role played by the state in the economic take-off process, and recognize the reality of this role in the developmental experience known to developing countries, with a search privacy in the experience of China's economic take-off. The search arrive at a set of results that the most important role of the state under different depending on the circumstances, and the economy to another, and there is no exclusion of her, even in the most liberal regimes, and the situation experienced by developing economies necessitated that the State be the first body responsible for driving the economic take-off, has characterized by the Chinese experience paradox banner prove the privacy of its approach, where China has achieved economic takeoff strong position of the state, despite the circumstances in which this was completed takeoff and sweep of capitalist globalization all the world view of the narrow borders of the state as a prerequisite for the launch of the forces of growth in the developing world.

تمهيد:

إن مناقشة دور الدولة في الاقتصاد في القرن الحادي والعشرين وإن كان يبدو أمراً محسوماً مناقشاً منذ فترات بعيدة، تفرضه التغيرات الهائلة في تجارب العديد من النظم الاقتصادية، فنفس القضايا قد تطرح من جديد في ثوب مختلف تبعاً لنسبية الأحكام وفقاً لتغير الظروف، لذلك ليس غريباً أن نجد العديد من الحجج التي تُثار في تأييد هذا الاتجاه أو ذاك لا تطرح جديداً غير معروف، وإنما الجديد في مقابلة هذه الحجج بنتائج التجربة والخبرات المتراكمة.

وبنهاية الثمانينات وسقوط الاتحاد السوفيتي وتداعي الاقتصاديات الاشتراكية القائمة على التخطيط المركزي الشامل وتسارع تحول الاقتصاديات النامية إلى اقتصاد السوق، حدثتْ مراجعة لدور الحكومة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي، وثار التساؤل فيما إذا كان هذا التحول سيشكل تقليصا بارزا لدور الحكومة إلى الوظائف النظرية التي ينادي بها التيار النيوكلاسيكي، وسيكرس الاعتماد الكبير على آليات السوق في تخصيص الموارد، أم أن هذا الاعتقاد النظري له ما يجابهه واقعيا، حيث تظل الحكومات في الدول النامية تَكِل للقطاع العام دوراً بارزاً في التنمية بسبب الخصائص التي تطبع القطاع الخاص فيها والمجتمع بصفة عامة.

ولقد تميز الاقتصاد الصيني بخصوصية لافتة في منهج إقلاعه الاقتصادي تستدعي دراسة هذه الخصوصية في جانب الدور الذي أنيط بالدولة في تحقيق هذا الإقلاع .

سؤال البحث:

يسعى هذا البحث إلى محاولة الإجابة على السؤال المحوري التالي:

ما هو الدور المنوط بالدولة القيام به في عملية الإقلاع الاقتصادي؟ وما هو واقع ذلك في واقع التجربة التنموية بالدول النامية؟ وما هي خصوصية هذا الدور في تجربة الإقلاع الاقتصادي الصيني؟

محاور معالجة الموضوع :

1. نظرة المذاهب الاقتصادية إلى دور الدولة في الاقتصاد: مرجعية واقعية أم إيديولوجية فكرية؟
2. تغير دور الدولة تبعاً للظروف والمستجدات
3. دور الدولة في ظل التجارب التنموية للعالم الثالث
4. القطاع العام و القطاع الخاص: العلاقة التبادلية أو التكاملية في إطلاق قوى النمو
5. جدلية العلاقة بين الدولة والسوق في عملية الإقلاع الاقتصادي
6. التجربة الصينية: إقلاع اقتصادي بمركز قوي للدولة : خصوصية في زمن العولمة الرأسمالية

1. نظرة المذاهب الاقتصادية إلى دور الدولة في الاقتصاد: مرجعية واقعية أم ايديولوجية فكرية؟

من أدبيات اقتصاد التنمية (وعلم الاقتصاد عموما) والتي باتت في حكم المعرفة البديهية أن المذهبين الرأسمالي والاشتراكي وقفا على طَرَفَيْ نقيض في نظرتهما إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ومطالعة سريعة للمراجع المتعلقة بهذا الشأن تبين ذلك بوضوح .[1]

إن التاريخ الاقتصادي لتطور دور الدولة في الاقتصاد طويل ومتشعب متنقلا بين طرفين متقابلين: طرف لا يعترف بهذا الدور ويحصر دور الدولة في وظائف تقليدية محددة وهو ما يشير إليه مفهوم الدولة الحارسة (Etat gendarme) وطرف على النقيض من ذلك يمنح للدولة دورا فعالا لتحقيق النمو الاقتصادي وهو ما يطرح تحت مفهوم دولة الرفاه (Etat providence).

وليس من أهداف هذا البحث استقصاء كل الطروحات النظرية حول دور الدولة في الاقتصاد [2]، وإنما الإشارة إلى أهم الجوانب التي تخدم الأفكار المطروحة فيها. ومن القضايا التي ينبغي التساؤل عنها : ما هي الدوافع الخلفية التاريخية التي شكلت أساس الموقف المتخذ في هذا المذهب أو ذاك إزاء دور الدولة في الاقتصاد ، هل يعود إلى ايديولوجية فكرية مسبقة تَشَكّل الواقعُ الاقتصادي وفق توجهاتها ، أم إلى ظروف ووقائع اقتصادية تاريخية طبعت المشهد الاقتصادي للدول فاستحثّت النظرية الاقتصادية لتبريرها على المستوى الفكري التنظيري وبناء نماذج وخلفيات نظرية للمذهب الذي تخدمه.

1- 1 النظام الرأسمالي ودولة الحد الأدنى: الوقائع الاقتصادية تفرض منطقها

يعتقد النظام الرأسمالي أن الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة لا يمكن أن تؤديا فاعليتهما في حل المشكلة الاقتصادية في ظل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وعليه فإن الدولة إنما يقتصر دورها على توفير البيئة الاقتصادية الملائمة للحريات الفردية المتنافسة، بضمان الأمن والحماية، وإصدار القوانين والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي، والقيام بمشروعات المصلحة العامة التي يعزف الأفراد عنها أو لا يقدرون على إنجازها، وتُمنع من تملك وسائل الإنتاج (الاعتراف بالملكية الخاصة وتوسيع دور القطاع الخاص)، والمفهوم الذي شاع في أدبيات الفكر الاقتصادي الأولى - القرن 17 و 18- حول هذه النظرية هو مفهوم « الدولة الحارسة».

وترجع الفكرة الرئيسية في هذه النظرية الليبرالية لدور الدولة في الاقتصاد إلى إيمان منظري المذهب الرأسمالي بوجود قوانين طبيعية تعمل ذاتياً في تحقيق تلاؤم المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة من خلال آلية "اليد الخفية"، وكل تدخل للدولة سيشوه عمل هذه القوانين ويخلق الاختلالات الاقتصادية.

إذنْ يحصر المذهب الليبرالي دور الدولة في علاج مظاهر عدم كمال السوق، وأهم ما تقوم به في هذا الإطار:

- محاربة الاحتكار
- الحد من بعض الأنشطة الاقتصادية التي لا يقدر السوق على أن يعكسها في أسعار السلع المتولدة عنها (مثل تلوث البيئة).
- توفير السلع والخدمات ذات الأهمية الكبرى للمجتمع والتي يؤدي تركها للسوق إلى الإضرار بالطبقات الفقيرة، كخدمات التعليم والصحة.
- مكافحة مشاكل عدم الاستقرار كالبطالة والتضخم.
- توفير المعلومات لكل الأطراف الفاعلة في السوق بغرض التخصيص الأمثل للموارد.

إن السؤال الذي يطرح هو : هل الفكر الكلاسيكي الذي اعتمد مفهوم الدولة الحارسة هو القاعدة التي بُنيت عليها النظرة الرأسمالية لدور الدولة الاقتصادي في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية في أوربا إلى حدود أزمة الكساد العالمي في الثلاثينيات من القرن الماضي، أم أن الظروف التي عاشتها الدول الأوروبية آنذاك كانت هي الأساس الأول لتلك النظرة **واقعيا** أولا ثم **تنظيريا** فيما بعد، وهل انسجم الموقف الأول لكل الدول الأوروبية في تلك الفترة إزاء هذه النظرة، أم كان بينها اختلاف تبعا لاختلاف ظروف النهضة التي انطلقت منها كل دولة (أو مجموعة من الدول) على حدى؟

إن استقراء الظروف التاريخية التي شكلت منصة الانطلاق الاقتصادي للدول الأوروبية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية أوضح أن هذه الدول لم تكن بنفس مستوى القوة الاقتصادية في بداية نهضتها، وأن الدور الاقتصادي للدولة لم يكن واحدا في جميع هذه الدول: [3]

- فبريطانيا كانت أكثر الدول الأوروبية تطورا –آنذاك- بسبب تمتعها بفوائض مالية كبيرة حققتها من استغلال الموارد المتاحة في مستعمراتها في آسيا وشبه القارة الهندية خصوصا، وكان القطاع الخاص في هذه الدولة قويا يستثمر في عدة قطاعات قادرا على قيادة التنمية، مما جعل دور الدولة يقتصر على الحد الأدنى من الوظائف متمثلا في الأمن والقضاء والجيش والدبلوماسية، دون أن تضطلع في الاقتصاد بدور أساسي. وفي هذه الأثناء، وتبعا لتلك الظروف طور الرواد الكلاسيك - أمثال آدم سميث وريكاردو- مفهوم "الدولة الحارسة" الذي يعبر عن نظرة المذهب الرأسمالي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية، والذي يحصره في ثلاث وظائف أساسية هي: الدفاع وتوفير الأمن، العدالة وحماية الملكية الفردية، ثم القيام بالمشاريع التي يعجز الأفراد أو لا يرغبون في القيام بها – شريطة المحافظة على مبدأ الميزانية المتوازنة- وضمان الحرية الاقتصادية حتى يقوم جهاز السوق وآلية الأسعار بتحقيق التوافق بين قرارات المستهلكين والمنتجين.
- إن ظروف بريطانيا في إقلاعها الاقتصادي الأول لم تكن هي الحال في جميع الدول الأوروبية في الفترة الممتدة من الثورة الصناعية إلى أزمة الكساد الكبير، إذ نجد أن اليابان وبلدان أوروبا القارية (فرنسا، سويسرا،

ألمانيا، هولندا، بلجيكا...) كانت أقل من بريطانيا في المستوى الاقتصادي الذي انطلقت منه، وكان القطاع الخاص فيه ضعيفا، مما دفعها إلى إعطاء الدولة صلاحيات واسعة في الاقتصاد لدعم النشاط الإنتاجي، ولكن لفترة مؤقتة تنتهي ببلوغ القطاع الخاص مستوى التأهيل اللازم لقيادة التنمية الاقتصادية، وبالتالي يمكن القول أن الدولة –بتوسيع دورها الاقتصادي لفترة مؤقتة- عملت كحاضنة للقطاع الخاص الذي تطور بسرعة فيما بعد واستلم زمام النشاط الاقتصادي من الدولة التي رجعت إلى حدود وظائفها التقليدية.

إذن يمكن القول كخلاصة لهذه المرحلة أن الأفكار الليبرالية للاقتصاديين الكلاسيك لم تكن هي السبب الأول وراء الموقف المتخذ إزاء الدور الاقتصادي للدولة، وإنما كانت تلك الأفكار نتاج الواقع الاقتصادي السائد والمتسم بالحرية الاقتصادية وضعف تدخل الدولة واقعيا في الحياة الاقتصادية. ولما فرضت الظروف أن تتسلم الدولة زمام النشاط الاقتصادي إلى أجل معدود –في ظل وجود قطاع خاص ضعيف غير مؤهل- لم يمنع ذلك الدول الرأسمالية من القبول بالتدخل الحكومي المؤقت كحاضن للمبادرة الفردية لتبلغ مستوى التأهيل المطلوب.

إن هذا الموقف تأكد لاحقا في المرحلة الموالية عندما أوقعت الظروف والوقائع النظام الرأسمالي في مأزق حاد إبان أزمة الكساد الكبير، بل ستظل هي الأساس في كل أزمة تطال هذا النظام، وما حدث في أزمة 2008 خير دليل على ذلك.

1- 2 الدولة المتدخلة وتأكيد منطق الظروف مرة أخرى

فرضت أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي على الدول الرأسمالية مراجعة الطرح الكلاسيكي في مجمله، فلقد وقف هذا الطرح عاجزا في إيجاد منفذ للأزمة من خلال قانون المنافذ لساي (loi de débouchés de Say)، وعجزت أدوات السياسة النقدية عن إنقاذ الوضع وتحقيق التشغيل الكامل، وتوقف النشاط الاقتصادي وأفلست المؤسسات والبنوك، وارتفعت معدلات البطالة، ومن الجوانب الأساسية التي طالتها المراجعة مفهوم الدولة الحارسة.

لقد فرضت الأزمة - ومن خلال التحليل الكينزي- إعطاء الدولة دورا محوريا في الحياة الاقتصادية، حيث توسعت صلاحياتها إلى حدود لا يسمح بها الفكر الكلاسيكي التقليدي وذلك من خلال أدوات السياسة المالية (الوظيفة التوزيعية، الإنفاق العام، العمل على رفع الطلب الفعال ولو بإحداث عجز في الميزانية ...)

لقد رأى كينز (J. M. Keynes) في تحليله أن إعادة التوازن (الذي هو ممكن في مستويات أقل من مستوى التشغيل التام) يقتضي العمل على عناصر الطلب الكلي، وبما أن الطلب الاستهلاكي للعائلات من الصعب التأثير عليه (بسبب أن الميل الحدي للاستهلاك مستقر نسبيا)، وكذا الطلب الاستثماري للمؤسسات الخاصة من الصعب التأثير عليه بسبب ارتباطه بعدة عوامل، فإن الوسيلة الوحيدة لرفع الطلب الكلي هي رفع الطلب الحكومي (la demande de l'Etat) أي رفع حجم النفقات العمومية بشكل يرفع الدخل فيحفز

الاستهلاك، فينشط الاستثمار تبعا لاستعادة المستثمرين الخواص ثقتهم في النشاط الاقتصادي والسوق، فيتم خلق مناصب شغل جديدة . وهكذا ظهر مفهوم الدولة المتدخلة Etat interventionniste الذي جاء نتيجة للظروف التي عاشها النظام الرأسمالي ليتأكد مجددا أن نظرة المذهب الرأسمالي للدور الاقتصادي للدولة تصنعه الظروف قبل الايديولوجية الفكرية.

لقد كانت فلسفة التحليل الكينزي ترى أن القضاء على البطالة لا يتم بالوقوف مكتوفي الأيدي ننتظر ميكانيزمات السوق لتصنع التوازن العام، بل يجب على الدولة أن تتدخل بشكل فعال من خلال أدوات السياسة المالية (سياسة الميزانية والسياسة الضريبية)، وبالتالي فهو يتكلم عن دور جديد هام للدولة المنظمة للنمو والظروف الاقتصادية (Etat régulateur de la croissance et de la conjoncture)[4]

1- 3 النظام الاشتراكي وإطلاق سلطة الدولة في الاقتصاد : البصمة الإيديولوجية

واجه النظام الرأسمالي العديد من الانتقادات على يد منظري المذهب الاشتراكي بالخصوص، ومن بين أهم الجوانب التي طالها النقد في فلسفة المذهب الفردي هو انطلاقها من أن الدولة إنما توجد من أجل الفرد، وعلى الطرف النقيض من ذلك فإن المذهب الاشتراكي يرى أن الفرد يوجد من أجل الدولة ([*])، فالدولة هي التي تمنحه الحماية وإمكانية الوجود بشكل متحضر ومستمر، ومن هنا يجب أن تكون لها المكانة العليا، وأن تتملك وحدها وسائل الإنتاج (إقرار الملكية العامة وإلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج)، لأن ذلك سيساهم في التخلص من سوء التوزيع الاقتصادي، والظلم الاجتماعي الملازم للرأسمالية، وسيحقق العدالة من خلال تقريب الفوارق بين الطبقات، حيث يبقى معيار العمل والجهد المبذول في الإنتاج هو أساس التفرقة في مستوى المعيشة بين الأفراد، وتختفي بذلك الطبقة التي تحصل على دخل دون أن تساهم في الإنتاج بالعمل. ومع انتشار الأفكار الاشتراكية ساد في الأدبيات الاقتصادية مفهوم « الدولة المنتجة »، التي لا تكتفي بكونها « متدخلة » في النشاط الاقتصادي، بل تتعدى ذلك إلى سيطرة شبه كاملة على وسائل الإنتاج.

إن النظرة الاشتراكية لدور الدولة الاقتصادي لم تنطلق من ضغط الظروف كما هو الحال في النظرة الرأسمالية، وإنما انطلقت من إيديولوجية تركز على تقزيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الذي يعتبر –وفقها- سبب بؤس الطبقة العاملة. فالدولة في نظر ماركس يرتبط وجودها بالتقسيم الطبقي للمجتمع، وهي في خدمة الطبقة الاجتماعية المهيمنة، وإن الوصول إلى الشيوعية (communisme) لا يتم آنيا وإنما يحتاج إلى فترات ثلاث: (1) فترة الثورة التي تؤدي إلى انهيار الدولة البرجوازية، (2) الاشتراكية (socialisme) وهيمنة البروليتاريا (الفترة الانتقالية)، (3) الشيوعية التي تتميز بغياب تقسيم المجتمع إلى طبقات متعادية.[5]

([*]) هذه الفكرة التي نادى بها كارل ماركس اقتبسها من فكر الألماني جورج فريدريك ليست (1789-1846).

2) تغير الدولة تبعاً للظروف والمستجدات

بيّنت الوقائع الاقتصادية التي عرفها التاريخ الاقتصادي أن دور الدولة لم يقف أبدًا عند حدود الطرح النظري لكلا المذهبين الرأسمالي والاشتراكي، بل اتسم دائماً بالتغير تبعاً للظروف والأوضاع من زمن لآخر.

- فمفهوم «الدولة الحارسة» عرف حدوده مع أزمة الكساد الكبير عام 1929، وحلّ محله مفهوم «الدولة المتدخلة» في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق العام وتفعيل الطلب الكلي لمواجهة أزمات الركود، وكان ذلك مع شيوع الأفكار الكينزية واستقرارها.
- ومع الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من موجات للتضخم، مُنحت للدولة مسؤولية عكسية تتمثل في الحد من التضخم، وبذلك توسع دور الدولة إلى تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي مهما كانت الوضعية كسادا أو تضخما، ولم تلبث هذه المسؤولية أن جاوزت ذلك إلى ضرورة تحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي.[6]
- ومُنيت الأفكار الاشتراكية الداعية إلى توسيع دور الدولة في النشاط الاقتصادي بفشل كبير بعد إخفاق التنمية في العديد من دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي (سابقاً)، وبرزت ظاهرة التحول نحو إعطاء أهمية كبرى للقطاع الخاص.
- ورغم ما يفهم من أن تحول الاقتصاديات النامية إلى النهج الرأسمالي نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، يقتضي إعطاء دور أدنى للدولة، إلا أن الواقع بين أنه حتى في ظل النظام الرأسمالي فإن الاتجاه العام كان نحو زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لما توافر لها من إمكانيات مالية، مؤسسية وتكنولوجية ساعدتها على مزيد من السيطرة على الحياة الاقتصادية، وواقع الدول الرأسمالية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية أكبر دليل على ذلك.[7]
- وتحت هذا الاتجاه العام يبقى دور الدولة مختلفا من مكان لآخر، حسب ظروف كل مجتمع من حيث القيم السائدة والتراث التاريخي.

3) دور الدولة في ظل التجارب التنموية للعالم الثالث

إن بحث الدور الاقتصادي للدولة في ظل تجارب التنمية التي عرفتها البلدان النامية يستهدف معرفة ما إذا كان هذا الدور يستند إلى منطلقات نظرية فرضتها النماذج النظرية المتبعة، أم إلى ايديولوجية سياسية، أم لا هذا ولا ذاك وإنما الظروف كانت وراء الطابع المعطى لهذا الدور؟

لذلك سنعالج هذا العنصر من البحث من زاويتين:

- **الزاوية النظرية**: بالتساؤل كيف نظرت نماذج التنمية المقترحة لإخراج الدول النامية من التخلف وتحقيق إقلاعها الاقتصادي؟
- **الزاوية الميدانية**: وذلك ببحث كيف كان واقع دور الدولة في الاقتصاد من خلال التجربة التنموية الواقعية للبلدان النامية؟
-

3- 1 نظرة النماذج التنموية النظرية لدور الدولة في العالم المتخلف

يمكن حصر الآراء المختلفة لدور الدولة الاقتصادي في مختلف النماذج النظرية التنموية التي عُنيت بالبحث عن انطلاق التنمية في هذه البلدان النامية في ثلاثة تيارات كبرى: [8]

- التيار الأول:

و يرى أن دور الدولة يرتكز على وضع الشروط التي تسمح بانتقال الاقتصاد إلى وضعية اقتصاد قائم على السوق، وما إن يتم ذلك حتى يكون على الدولة في مرحلة لاحقة تحويل جزء هام من وظائفها لمراكز القرار الخاصة (Etat - relais).

- و يدخل تحت هذا التيار كل المدارس التي تُعرّف التخلف بعدم النمو (non croissance)، وحتى آرثر لويس في نموذجه يُولي للدولة أدوارًا كبرى، حيث يُسند إليها تكاليف الخدمة العامة، تشكيل المؤسسات الاقتصادية، توجيه توظيف الموارد، توزيع الدخل، مراقبة حجم الشغل، والتأثير على مستوى الاستثمار.
- و تعاظم هذا الدور مع رواد نظرية «النمو المتوازن»، حيث نجد مثلا Ragnar Nurkse يعطي للدولة في تحليله دورًا بارزًا (لاسيما من خلال السياسة الضريبية)، ولكنه يرى في الوقت نفسه أن الدولة يجب عليها أن تُحوّل وظائفها الاقتصادية إلى المؤسسات الخاصة عندما تكون هذه الأخيرة في وضعية تسمح لها بالاضطلاع بها بفعالية.
- يرتكز تحليل هذا التيار على فكرة أن ميكانيزمات السوق وحدها هي القادرة على خلق عملية نمو مستمرة، ولكن دول العالم الثالث لا تمتلك الشروط التي تُحرّر تلقائيا هذه الميكانيزمات، مما يستلزم ضرورة إعطاء دور هام للدولة في التنمية في مرحلة أولى.

- التيار الثاني:

و يركز على دور الدولة في إطار اقتصاد مخطط، حيث تمتلك الدولة وظائف هامة في الإنتاج بالإضافة إلى سلطة توجيه الأنشطة الاقتصادية بواسطة أداة التخطيط. ويدخل ضمن هذا التيار المفكرون الذين ركزوا على الطابع المُقارني للتنمية (*caractère comparatif*)، و هم الذين يُسّمون «*critériologie* »و أبرزهم F- Perroux الذي - وعكس الفكر الكلاسيكي- يرى أن الدولة ليست هيكل تحديد قواعد اللعبة الاقتصادية بشكل بسيط ومراجعتها في المدى المنظور، بل هيكل تحديد ووضع استراتيجية المنفعة العامة والأملاك العامة، وقيادة التغيير عن طريق «المخطط le plan» الذي يعتبره أداة التعبير العقلانية عن القرارات الاقتصادية الكبرى للدولة.

ويظهر الدور الذي يعطيه "بيرو" للدولة في نظريته حول «أقطاب النمو» التي تعمل في إطار اقتصاد مختلط، للمؤسسات الخاصة دورها فيه، ويرى "بيرو" أن الدولة الخلاّقة اقتصاديًا تحتاج بالضرورة إلى المؤسسات الخلاقة اقتصاديًا، فهي غير قوية من دونهم وهم غير أقوياء من دونها.

ويمكن القول أن أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية CEPAL تستلهم أفكار التيار الذي ينظر إلى دور الدولة في إطار اقتصاد مختلط، ففي 1948 - وقت إنشاء هذه اللجنة- كانت عملية التصنيع التي تقوم بها المؤسسات الوطنية الخاصة تمرّ بمأزقين: [9]

- الركود الاقتصادي بسبب أن القدرة الكبيرة الإنتاجية للصناعات الخفيفة سمحت بإحلال أغلب الواردات.
- انفتاح الأسواق الدولية ألغى الحماية التي كانت تختبئ وراءها الصناعات المحلية.

هذا المأزق المزدوج ألجأ حتما إلى تدخل الدولة، وبالتالي مراجعة الدور الممنوح لها في الاقتصاد، لذلك فكرت CEPAL في نموذج بديل لنموذج إحلال الواردات (الذي كان يُنظر إليه الخطوة الرئيسية لخروج دول أمريكا اللاتينية من التخلف)، واختارت نموذج الصناعات الثقيلة التي تعجز عنها المؤسسات الخاصة ولا يمكن أن تقوم بها إلا الدولة، وبالتالي أنتج الواقع هيمنة الدولة على مراكز القرار في الآلة الإنتاجية ضمن اقتصاد مخطط، ليتوسع فيما بعد أعمال CEPAL إلى تدخل مباشر لرقابة كل المتغيرات الاقتصادية.

- التيار الثالث:

و هو تيار لا يتعلق تحليله باقتصاد قائم على السوق ولا اقتصاد مخطط، وإنما اقتصاد تهيمن فيه الدولة على القرارات الاقتصادية وتمتلك وسائل الإنتاج. ونجد ضمن هذا التيار المفكرين الذين ركزوا على الطابع غير التماثلي *Asymétrique* في العلاقات الدوليّة، رغم الاختلاف الكبير بينهم في التحليل: حيث ركز بعضهم على التجارة الخارجية كما هو الحال بالنسبة لـ A. Emmanuel في نظريته حول التبادل غير العادل، وبعضهم ركز على توقف التراكم الرأسمالي في البلدان المتقدمة كسبب دفع إلى التوسع الاستعماري، وهم أنصار نظرية لينين حول الامبريالية، والبعض جمع كل هذه المتغيرات تحت ما سمّي «نظرية التبعية».

الفكرة الجوهرية التي يدور حولها كل هؤلاء المفكرين هي الهيمنة الممارسة من طرف القوى الغربية على العالم الثالث، وهم لا يقترحون مشروعا للتنمية بالمعنى الدقيق، وإنما مشروعا للتحرر الاقتصادي والاجتماعي بالعودة إلى القطيعة مع النظام العالمي الاقتصادي وتبني نظام اشتراكي بدله.

و في بداية السبعينيات بُذلت جهود لضبط نموذج التنمية المتعلق بالقطيعة حيث ظهر مفهوم «*self-reliance*» أو«*Développement autocentré*»، ولم يتطور هذا المفهوم بوضوح بسبب الاختلاف حول طبيعة القطيعة، وحول مضمون التنمية المعتمدة على الذات، إذْ ركز البعض على الصناعة، وركز البعض الآخر على إعطاء الأولوية للزراعة (مثل تجربة تنزانيا).

3- 2 الدور الاقتصادي للدولة على ضوء تجربة التنمية بالعالم الثالث

إن الوضعية المتدهورة التي ورثتها الدول حديثة الاستقلال في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين (بُنَى تحتيّة مدمرة، قصور إمكانات السوق المحلية، ضعف كفايات التنظيم...) حتّم أن تكون الدولة الجهاز المسئول أولا عن قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والممارس الاقتصادي الرئيسي - وأحيانا الوحيد-

للعمليات في معظم مجالات النشاط الاقتصادي، وتزامن هذا الاتجاه مع الأفكار السائدة حول قصور السوق، والانبهار بتجارب التصنيع في الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي.

إلا أن الإخفاقات التي مُنيت بها التجارب التنموية في العالم الثالث طرحت العديد من التساؤلات، ومن بينها التساؤل عن حدود دور الدولة، حيث لم تُعط تلك التجارب إجابة واضحة محددة، ولا إجماعًا فيما إذا كانت التنمية تحتاج إلى تدخل أكبر أو أقل للدولة في النشاط الاقتصادي.

فتجارب تنزانيا وغانا وكوبا التي كانت تثير الإعجاب في الستينيات، أصبحت مثار الشفقة نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وبالعكس فإن تجارب هونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة والتي كانت محلّ شك في نجاحها أصبحت مثار الإعجاب، كما أظهرت تجربتا الصين والهند خصوصية بارزة، وبعدما كان الاتفاق يكاد ينعقد على أن مشكلة التنمية بالدول المتخلفة يرجع إلى نقص رأس المال المادي، أوضحت التجارب أن المعضلة الرئيسية تكمن في رأس المال البشري وأشكال الإدارة والتنظيم، وقُلْ نفس الشيء عن قضية العلاقة بين التنمية والتصنيع التي كانت قضيته معروفة، حتى ظهرت أزمة الغذاء العالمية وأصبحت الزراعة في مقدمة الاهتمامات التنموية.[10]

يمكن القول أن دور الدولة الاقتصادي في الدول النامية كان متغيرا تحت تأثير الظروف الدولية السائدة، وقد كان يحكمه عاملان:[11]

- **<u>عامل داخلي</u>**: ويتعلق برهان بناء تنمية اقتصادية انطلاقا من وضعية متدهورة جدا بعد الاستقلال، تتميز باختلالات هيكلية على كل الأصعدة.
- **<u>عامل خارجي</u>**: ويتعلق بالبيئة السياسية والاقتصادية الدولية المتوترة بين المعسكرين الشرقي والغربي، هذه البيئة التي أدت إلى تقسيم مجموعة الدول النامية بين تابع لهذا المعسكر أو ذاك، وبالتالي اختيار النمط التدخلي للدولة تبعا لذلك:

• فالدول التي انضمت إلى المعسكر الشرقي عملت فيها الايديولوجية الاشتراكية دورا هاما في إعطاء القطاع العام أهمية محورية في الاقتصاد على حساب تحجيم القطاع الخاص.

• أما الدول النامية التي انضمت إلى المعسكر الغربي فإنها تبنت نظرة رأسمالية تعطي الدور القيادي في التنمية للقطاع الخاص وآليات السوق، ولكن دون إهمال تام لدور الدولة..**والسؤال المطروح: كيف ذلك؟** لقد ظهر في هذه الدول نوع من **الاقتصاد المختلط** يتعايش فيه القطاعان العام والخاص، ومر هذا الاقتصاد المختلط بمرحلتين:

✓ **مرحلة توسيع دور القطاع العام:** في الفترة من الخمسينات إلى أواخر السبعينات من القرن العشرين، حيث توسع نطاق تدخل الدولة في الاقتصاد في كلا المجموعتين من الدول (سواء الدول النامية التي تبنت نهجا اشتراكيا أو تلك التي تبنت نهجا رأسماليا في إدارة اقتصادها).

لقد كان الدافع إلى هذه الوضعية تضافر مجموعة من الظروف نذكر منها:[12]

– عدم كفاية البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي، ولكون الدولة المصدر الوحيد لذلك

- النقص في رؤوس الأموال المعدة للاستثمار
- ضعف مرونة عرض المهارات والكفاءات الإدارية والتقنية .
- قلة المنظمين الأكفاء، وصغر حجم الوحدات الإنتاجية، وعجز القطاع الخاص عن توفير موارد كافية للاستثمار في الوحدات الإنتاجية الكبيرة.
- عدم توفر المناخ الملائم للاستثمار المنتج و المحفز على الإبداع والابتكار وعلى زيادة الإنتاجية
- الاعتماد الكبير على استيراد المدخلات الوسيطة والمعدات الإنتاجية، وعلى المعونات الإنمائية والديون الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في تنفيذ وتجهيز مشاريع التنمية .
- الرغبة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحرر من هيمنة الشركات الأجنبية، سواء في قطاع الصناعات الاستخراجية أوفي قطاع الصناعة التحويلية.
- الرغبة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الإقليمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والمحافظة على السلم الاجتماعي والأمن القومي.

هذه العوامل وغيرها جعلت الفكر التنموي و طروحات المؤسسات الدولية (كالبنك الدولي) خلال عقود الخمسينات والستينات من القرن الماضي، متسامحة مع القطاع العام بل مشجعة له، مع التأكيد في الوقت ذاته على ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية.

لقد أنتجت هذه المرحلة تملك القطاع العام لوسائل الإنتاج وسيطرته على الصناعات الاستراتيجية، مع انتهاج سياسة إحلال الواردات في معظم البلدان النامية (باستثناء النمور الآسيوية) والتي كان من آثارها إضعاف القطاع الخاص، وسوء استخدام الموارد، واختلال هيكل التجارة الخارجية، واختلال سوق العمل، وتشوه نظام الأسعار، وتغييب المنافسة بسبب هيمنة القطاع العام والانغلاق على الذات، فكانت النتيجة الطبيعية تقلص دور القطاع الخاص وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

- ✓ **مرحلة التوجه نحو الخصخصة:** إن عدم نجاح القطاع العام في إطلاق قوى النمو بأغلب الدول النامية في نهاية الفترة السابقة، دفع بالعديد من هذه البلدان في عقد الثمانينات - الذي تميز بتأزم الأوضاع التنموية (ارتفاع المديونية الخارجية، تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي، عجز متواصل في الميزانية العمومية وميزان المدفوعات، ارتفاع معدلات الفقر، ارتفاع معدلات البطالة...) - إلى إعادة النظر في الدور الموكول للدولة في الاقتصاد لاسيما بعد أن تم الترويج للخصخصة كحل ناجع لمشاكل التنمية بسبب ما يتمتع به القطاع الخاص من كفاءة أكثر في تخصيص الموارد وتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية، بالإضافة إلى ما ينجر عن ذلك من تخفيف الأعباء التي تثقل كاهل الدولة من خلال تخلصها من مؤسسات القطاع العام العاجزة، وإخضاع المؤسسات العمومية الأخرى لنظام السوق. وهكذا تحولت بلدان نامية عديدة إلى اعتماد الخصخصة واقتصاد السوق في التسعينات ومطلع الألفية الثالثة.

4) القطاع العام و القطاع الخاص: العلاقة التبادلية أو التكاملية في إطلاق قوى النمو

إضافة إلى التحليل السابق لتجربة التنمية في البلدان المتخلفة وما بيناه من دور القطاع العام والقطاع الخاص في هذه التجربة، تنبغي الإشارة إلى أن الطروحات التي تسوّقها المؤسسات الدولية ترى أن تحقيق إقلاع التنمية بالعالم النامي لا يمكن تصوره إلا في ظل تنامٍ كبير لدور القطاع الخاص وانحسار في الدور الاقتصادي للقطاع العام، كما يتضح ذلك جليًا من محتوى برامج التثبيت و التكييف الهيكلي التي يعتمدها صندوق النقد الدولي FMI كوصفة لإطلاق قوى النمو الذاتي بالاقتصاديات التي هي في مرحلة انتقال. وتجد هذه النظرة للخصخصة تبريرها في المبدأ الأساسي في النظرية النيوكلاسيكية القائل بأن الملكية الخاصة ضمن سوق تنافسي تحقق أعلى درجة من الفاعلية والنمو.

ورغم ما يُقدم من تبريرات لضرورة القطاع العام في الدول النامية، إلا أن المؤسسات الدولية المانحة للمساعدات تعتبرها غير مقنعة، وأن أفضل طريقة لخفض العجز المالي يكمن في الخصخصة، ولا يمكن تصوره في ظل المشاريع الحكومية التي تحقق خسائر متواصلة، وتمارس استنزافًا للمال العام.

و لكن ما تجب الإشارة إليه في هذا الصدد أنه:

- لا يوجد دليل واضح يفيد أن مشاريع القطاع العام تخفض من نسبة النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث لا توجد علاقة قوية بين المشاريع الحكومية والمؤشرات الأوسع للأداء الاقتصادي، ولا يتوفر دليل إحصائي مقنع للقول بأن المشاريع المملوكة للدولة هي أقل فاعلية من الناحية التقنية من الشركات الخاصة العاملة في نفس الميدان من النشاط. [13]
- يؤدي القطاع العام دورًا هامًا في تنشيط الحياة الاقتصادية بالدول النامية، بالنظر لعدة أسباب يقف في مقدمتها عدم تأهيل القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في إطلاق قوى النمو.
- أثبتت التجارب العملية أن الخصخصة في الدول النامية لم تُصْبح تعني أكثر من بيع الأصول المملوكة للدولة إلى الأقليات ذات المصالح، وهناك عدة شواهد تؤكد زيادة مظاهر الاحتكار أو شركات القلة نتيجة لسياسة الخصخصة. [14]

إن القضية في الواقع لم تصبح مسألة أولوية قطاع على آخر، وتبادل للأدوار، حيث يحيّد القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص أو العكس، وإنما مسألة تعاون وتكامل بين هذين القطاعين كحجر أساس في النظام الاقتصادي، بالنظر للعديد من الاعتبارات منها: [15]

- ندرة الكوادر الإدارية والتنظيمية في القطاعين العام والخاص بالبلدان الفقيرة.
- بيروقراطية القطاع العام والتي تشكل أحد أسباب الهجوم عليه من طرف التيار الرأسمالي.
- عجز القطاع الخاص عن تحمل مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من المشاريع، لاسيما تلك غير المربحة بشكل سريع وكبير.

5) جدلية العلاقة بين الدولة والسوق في عملية الإقلاع الاقتصادي

يعتبر السوق وآلية الأسعار آليتين للتحليل الكلاسيكي الجديد في بيان أن كفاءة تخصيص الموارد تتم عبرهما، وذلك في ظل المنافسة التامة والحرية الاقتصادية وتضييق تدخل الدولة إلى أدنى الحدود. وتنبغي الإشارة بداية إلى أنه حتى في ظل اقتصاد السوق الذي تُحسم فيه الأولوية لآليات السوق في تسيير النشاط الاقتصادي لا يمكن الاستغناء عن الدولة، لأنه لكي يعمل السوق بكفاءة لابد من وجود حكومة تضمن إصدار شبكة من القوانين واللوائح وتضمن تنفيذها، بالإضافة إلى أنشطة عديدة كتنظيم التعامل بالنقد وجباية الضرائب وغيرها. [16]

ويرجع هذا التفضيل للسوق في التحليل الليبرالي إلى كونه يضمن الفاعلية الاقتصادية من خلال آلية التصحيح الذاتي، كما يضمن التوزيع الفعال للموارد بين عناصر العملية الإنتاجية. وتشكل هذه النظرة التقديسية للكفاءة السوقية مثار الجدل القائم ضد الطروحات الرأسمالية في نظرتها لدور الدولة في الاقتصاد.

- ففاعلية توزيع الموارد لا تَعْني في التحليل النيوكلاسيكي العدالة والمساواة، بل يعترف هذا التحليل بوجود درجة من عدم المساواة في المكافآت التي يستلمها الناس بسبب اختلاف ناتجهم الحدي في العمل، هذه نتيجة لا يمكن تجنبها في نظام السوق، وبالتالي فإن هذا التصادم بين الفاعلية والعدالة قد يُستعمل لتبرير التفاوت الكبير في الدخل في الدول النامية، ولمظاهر الفقر الواسع وسوء التغذية المنتشر بين غالبية السكان، بينما يتمتع عدد محدود من الأغنياء بالثورة الكبيرة. [17]
- ولابد من التمييز بين الكفاءة الاقتصادية التي يُشار إليها بـ«**أمثلية باريتو** Pareto Optimality » و«**الأمثلية الاجتماعية**» (أو الرفاهية الاجتماعية المثلى). فإذا كانت أمثلية "باريتو" تشير إلى تخصيص الموارد بما يحقق الكفاءة بين الإنتاج والاستهلاك، وبين أفراد المجتمع بحيث لا يستطيع أي فرد أن يحسّن من وضعه دون الإضرار بمصلحة فرد آخر، وبحيث لا يمكن إنتاج سلعة معينة إلا على حساب التضحية بسلعة أخرى (أو مقدار منها)، فإن الأمثلية الاجتماعية تُشير إلى وضع تتحقق فيه اعتبارات التخصيص الأمثل للموارد مع عدالة توزيع للدخل من وجهة نظر المجتمع، أي للوضع الذي يحقق أمثلية باريتو مع أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية، وبالأخذ بالاعتبار طبيعة ظروف المجتمع وموارده المتاحة ومستوى التكنولوجيا...الخ. وبالتالي تصبح أمثلية باريتو حكمًا تقريريًا لا يتضمن أية اعتبارات أخلاقية، في حين أن الرفاهية الاجتماعية تمثل حكما تقديريًا أخلاقيًا يعكس موقف المجتمع تجاه عملية توزيع الدخل بين أفراده. ومن هنا فإن المجتمع قد يُفضّل وضعا لا تتحقق فيه اعتبارات الكفاءة في تخصيص الموارد مع تحقيق درجة عالية من العدالة في توزيع الدخل، ويفضّله على وضع تتحقق فيه أمثلية باريتو من حيث الكفاءة ولكن مع سوء توزيع الدخل. [18]
- لذلك نجد أن مفكري المدرسة الهيكلية (*Structuralism*) يؤكدون على أهمية التركيز على **الأهداف التنموية**، بدلا من هدف **الكفاءة الاقتصادية**، وعلى أن ينصب هدف التنمية الرئيسي على الاستخدام وتوزيع

الموارد، إذْ أن آلية السوق لن تعطي حلا سريعا لمشاكل الفقر وسوء التغذية والبطالة، بل تزيد من تركيز الدخل والثروة في المجتمعات النامية، على حساب غالبية الناس من الفقراء سلفا.[19]

- والليبراليون على إطلاع تام بفشل السوق، وأن آلية الأسعار لا تعطي دائما الإشارات الصحيحة، وهم يؤكدون على أهمية أن يسير التدخل الحكومي إلى جانب السوق، إلا أنهم يرفضون أن يشكل ذلك الفشل تبريرًا للتدخل المطلق للحكومة في النشاط الاقتصادي، وإنما تدخلا لمعالجة تشوهات الأسواق فقط.[20] وكثيرًا ما يُرجع المفكرون الليبراليون فشل السوق إلى البيئة غير الملائمة التي يعمل فيها، حيث يرى "رايموند فروست" مثلا أنه في الدول المتخلفة، من بين أهم أسباب فشل السوق عن أداء دوره في تنظيم الموارد يرجع إلى حقيقة أن السوق بطبيعته ليس **جهازًا فنيا** على الوجه الدقيق، بل **جهاز اجتماعي يرتبط بمجموعة من القيم** الخاصة والمرتبطة بالحصول على الثروة وكسب الربح وتجنب الخسارة بالطرق الصحيحة، وهذه القيم تتعارض مع مجموعة العلاقات والقيم الاجتماعية التي توجد في المجتمعات المتخلفة، والتي تفرضها التقاليد وتتعارض مع مصالح أشخاص لهم مركزهم الخاص في هرم العلاقات.[21]
- و لقد دفعت الأزمات الاقتصادية التي عرفها النظام الرأسمالي إلى التشكيك في كفاءة السوق، وآخرها الأزمة المالية العالمية 2008 التي شكلت ضربة قوية للثقة المفرطة في آليات السوق، وشكًا واضحًا في نظرية «تقليص دور الدولة»، لاسيما مع إقدام كبرى الدول الرأسمالية على التدخل في الاقتصاد بضخ مبالغ كبيرة لتحريك الطلب، ومباشرة عمليات تأميم واسعة، ورصد أموال لشراء الرهون الهالكة ومساعدة المؤسسات المالية المتضررة.
- من جهة أخرى، يعتبر الاقتصاديون أن ظروف العالم الثالث تختلف كثيرًا عن ظروف الدول المتقدمة في فترة ما قبل الإقلاع الاقتصادي، ولا يمكن قبول أن التنمية ستكون تلقائية اليوم كما كانت في القرن التاسع عشر، وبدلاً من ذلك لابد أن تتوفر القوة والسلطة الكافية للدولة لتحطيم العوائق التي تعترض انطلاق التنمية. ويمكن تلخيص مبررات تدخل الدولة في البلدان النامية فيما يلي :[22]

- عجز القطاع الخاص والادخار الفردي عن تمويل جميع برامج التنمية، حيث يبقى الادخار العمومي المصدر الرئيسي لهذا التمويل في هذه البلدان.
- عدم كفاية وكفاءة المنظمين للمشاريع الاقتصادية (لاسيما الصناعية منها).
- إقامة البنية التحتية الضرورية للمشاريع الإنتاجية.
- هناك إجراءات تتطلبها عملية التنمية بوصفها تغييرًا جذريا في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي لا يمكن أن تقوم بها إلا الدولة، كالقوانين واللوائح وتنسيق السياسات الاقتصادية.
- للدولة دور هام في تعبئة الموارد وتوزيعها بشكل ملائم.

6) التجربة الصينية، إقلاع اقتصادي بمركز قوي للدولة : خصوصية في زمن العولمة الرأسمالية

من معالم نجاح الصين في إقلاعها الاقتصادي تبنّيها لاستراتيجيات وسياسات قابلة للتكيف، حيث لم تقف عند حدود استيراد النماذج الاقتصادية التي نجحت في دول أخرى بل أخضعتها للتكيّف مع الظروف والخصوصية الموجودة في الصين.[23]

وهكذا فإنه وعلى عكس الاقتصاديات الأوربية التي كانت في مرحلة انتقال، فإن الصين لم تهمش دور الدولة بل أبقت على قوتها وعلى رقابة سياسية مركزية في يد الحزب الشيوعي الحاكم، ورأت أن الإصلاح السياسي لابد أن يُؤخر إلى ما بعد الإصلاح الاقتصادي.[24]

ومن المفارقات التي تثبت خصوصية منهج الإقلاع الاقتصادي الصيني أن هذا الانطلاق جاء في ظروف تكتسح فيها العولمة حدود الدول، وتعمل بمؤسساتها الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) على خلق الفكر والثقافة والآليات التي تدفع بالاقتصاديات إلى حقبة عولمة النظام الرأسمالي، وبالتالي تضييق حدود تدخل الدولة في تسيير الاقتصاد، وإلى اشتراط الإصلاح السياسي والديمقراطي كسبب رئيسي لتحقيق النجاح في إطلاق قوى النمو بالعالم النامي، في ظل هذه الظروف تتمكن الصين من الاندماج في العولمة مع الاحتفاظ بنظامها السياسي دون تغييرات جذرية، وتمَكّن الحزبُ الحاكم فيها من قيادة الإصلاحات الاقتصادية مع المحافظة على مركز قوي للدولة، وعلى احتكاره للسلطة منشئاً بذلك **نموذجاً صينياً يحقق الازدواجية: سلطوية سياسية وفعالية اقتصادية**.[25]

وحتى مع قيام الحزب بإصلاحات سياسية بحثا عن الاستقرار اللازم للتنمية، فإن هذه الإصلاحات كانت بوتيرة أبطأ من وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، وكانت تخضع للتجريب في مناطق محدودة قبل تعميمها، كما أنها ظلت مجرد عملية تعديل وتحسين للنظام السياسي القائم وليست عملية تغيير جذرية له، وظلّت أيضا نابعة من ضرورات الإصلاح الاقتصادي ومتطلباته وليس العكس، حيث لم تُبْنَ هذه الإصلاحات السياسية على ثوابت إيديولوجية غير قابلة للتغيير، بل من حشد الجماهير حول عملية الإصلاح لضمان تماسك المجتمع وإقناعه بالنتائج الملموسة.[26]

وليس الغرض من بيان هذا الأمر التنظير للديكتاتورية كعامل لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية، وإنما الإشارة إلى أن المفاهيم التي تنشرها العولمة كمسلّمات لنهضة هذه الدول، من اندماج وانفتاح وخصخصة وتقليص لدور القطاع العام وغيرها من دعاوى العولمة، ليست عقيدة وإنما صيغة تُطوّع حسب ظروف كل مجتمع بما يحقق مصالحه، وهو ما فهمته الصين فحققت اندماجها وانطلاقها دون التنازل عن الخصوصيات التي تراها تخدم مصالحها، وبالتالي أصبح من الواقع وليس من الممكن فقط أن يحدث إقلاع اقتصادي مع وجود ديكتاتورية للنظام الحاكم.

والحقيقة أن الأمر الذي يبدو غريباً في التجارب الاقتصادية إنما تنشأ الغرابة فيه من مخالفته لنظرية اقتصادية شائعة باتت في حكم المتفق عليه، لكن الرجوع إلى تحليل ظروف بناء تلك النظرية والافتراضات التي قامت عليها، والخلفية الفكرية والمذهبية التي توجّهها، يجعل الأمر الغريب عادياً، لأن أبرز ما يميّز القوانين الاقتصادية نسبيّتها وليس حتمية التطبيق دائماً، ويزداد الأمر تأكدا مع النظريات التنموية التي تقترح نماذج انطلاق النمو في الدول المختلفة، وهكذا الشأن مع مفهوم الديمقراطية وعلاقته بالانطلاق الاقتصادي في الصين، فإن هذا المفهوم يرتبط تحليله ارتباطا وثيقا بفهم المنظومة القيمية التي تحكم المجتمع الصيني، وليس بالفهم الجاهز الذي تقدمه الأطروحات الغربية، وليس كل ما صح في الغرب هو صحيح في الشرق حتما، فالتراث العميق للمجتمع الصيني يربط شرعية النظام الحاكم ليس بالقدر الذي يسمح به من المشاركة والتعددية و إنما بعاملين هما: [27]

- الاستقامة و السلوك الأخلاقي لرجل السياسة (أمانة، عدالة، مساواة،...)
- الانجازات (لذلك قَبِل المجتمع الإصلاحات الاقتصادية التي كان مُتخوفا منها بسبب ما حققته من إنجازات).

وهذا ما يفسر النتيجة التي وصلت إليها استطلاعات الرأي الغربية على الصينيين بعد الإصلاحات، والتي بيّنت أن نسبة مهمة منهم تتخوف من أن تؤدي التعددية إلى الفوضى، وتؤيد بقاء الحزب وعدم تنحّيه.

إن هذا التراث الذي يعظم السلطة ودور الدولة في المجتمع يجد أصوله في النظام الإمبراطوري الذي ساد في الصين من القرن العاشر إلى القرن العشرين- والذي وضع أسس البيروقراطية المركزية (نظام هرمي للسلطة)- من جهة، وفي الثقافة الشرقية التي لا تؤمن بالتعددية وتوزيع السلطة من جهة ثانية، دون نسيان تعاليم كونفوشيوس التي عمّت المجتمع، والتي ترى أن أفضل وسيلة للحكم هي بالإحسان والقدوة الحسنة وتشدد على ضرورة احترام السلطة، من جهة ثالثة.

الخاتمة

إن الإقلاع الاقتصادي بوصفه هدفا منشودا لكل الاقتصاديات التي لم تتمكن بعد من تحقيقه، ولا تزال تسعى جاهدة إلى تجميع الشروط اللازمة لإطلاق قوى النمو فيها كمرحلة أولية لازمة قبل الوصول إليه، إن هذا الهدف يحتاج إلى جهود معقدة متعددة الجوانب تستمد تعقيدها من مفهوم التنمية ذاتها بوصفها عملية حضارية معقدة تتطلب تغييرات هيكلية على أصعدة متعددة ومتداخلة، وهو بهذا الوصف تقوم فيه الدولة بدور هام – في الاقتصاديات النامية على الخصوص – بالنظر إلى اعتبارات مختلفة أوضحتها التجربة التنموية في هذه البلدان بخصائصها المتميزة عن تجربة الإقلاع الاقتصادي للبلدان المتقدمة اليوم في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية، هذا التنظير الذي لا يمكن تجاهله أبدا سواء وقف التنظير الفكري إلى جانبه أو وقف ضده.

ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذ البحث فيما يلي:

- الموقف التنظيري الرأسمالي لتحييد دور الدولة في الاقتصاد بُني أساسا على واقع الظروف التي عاشتها الدول الأوروبية في مراحل إقلاعها الاقتصادي (ما بعد الثورة الصناعية) حيث كان التنظير يلجأ أحيانا إلى القبول بتوسيع دور الدولة في الاقتصاد متى تطلبت الظروف ذلك كما حدث مع مفهوم الدولة المتدخلة، وكما حدث مرارا زمن الأزمات التي ضربت النظام الرأسمالي. وبالمقابل فإن المذهب الاشتراكي انطلق في نظرته إلى دور الدولة من ايديولوجية ثابتة توسع دور الدولة إلى أبعد الحدود دون ارتباط بالظروف التي يعرفها اقتصادها أو يطرحها واقعها.
- دور الدولة ظل مختلفا حسب الظروف، ومن مكان لآخر، ولا يوجد إقصاء لها حتى في أكثر النظم ليبرالية،
- الوضعية التي تعيشها الاقتصاديات النامية تحتّم أن تكون الدولة الجهاز المسئول أولا عن قيادة الإقلاع الاقتصادي وأن يُولى لها دور كبير في هذا الشأن،
- كفاءة تخصيص الموارد التي يستند إليها التيار الليبرالي في تبريره لإعطاء الأولوية لآليات السوق لا تعني تحقيق العدالة الاجتماعية، كما أنها لا تعطي حلولا لمشاكل الفقر، بل تزيد من تعميق الهوة بين الدخول، علاوة على الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تضرب في كل مرة صحة مبدأ السوق الحرة وكفاءتها،
- قضية الأولوية في قيادة الإقلاع الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص لم تصبح مسألة أولوية قطاع على آخر، وتبادل للأدوار حيث يحيّد القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص أو العكس، وإنما مسألة تعاون وتكامل بين هذين القطاعين كحجر أساس في النظام الاقتصادي.
- من المفارقات التي تثبت خصوصية منهج الإقلاع الاقتصادي الصيني أنه جاء في ظروف تكتسح فيها العولمة حدود الدول، وتعمل بمؤسساتها الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) على خلق الفكر والثقافة والآليات التي تدفع بالاقتصاديات إلى حقبة عولمة النظام الرأسمالي، وبالتالي تضييق حدود تدخل الدولة في تسيير الاقتصاد، وإلى اشتراط الإصلاح السياسي والديمقراطي كسبب رئيسي لتحقيق النجاح في إطلاق قوى النمو بالعالم النامي، في ظل هذه الظروف تتمكن الصين من الاندماج في العولمة مع الاحتفاظ بنظامها السياسي دون تغييرات جذرية، وتمَكّن الحزبُ الحاكم فيها من قيادة الإصلاحات الاقتصادية مع المحافظة على مركز قوي للدولة، وعلى احتكاره للسلطة منشئاً بذلك نموذجاً صينياً يحقق الازدواجية: سلطوية سياسية وفعالية اقتصادية

الاحالات والمراجع:

[1] 2 ينظر على سبيل المثال لا الحصر:

- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية ، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997،ص ص:135- 139.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2000، ص:137.

[2] من أجل التوسع يمكن مطالعة
Cours de Mr DIEMER, ECONOMIE GENERALE, PARTIE I CHAPITRE 2 Capitalisme, Marché et Etat, http://www.oeconomia.net/private/cours/economiegenerale/CAPET/02.capitalisme.pdf

[3] ينظر في ذلك البحث القيم للدكتور فلاح خلف علي الربيعي: التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص، منشور على موقع صبر للإعلام والدراسات،
= article&id=6776%3A 2012-http://soutalgnoub.net.87-106-69-148.ar-h.co.uk/index.php?option=com_content&view
07-07-16-26-06&catid=174%3Aabhathaqtsadyah&Itemid=153

[4] تنبغي الإشارة إلى أن الدولة المتدخلة عرفت حدودها في النظام الرأسمالي مع ظهور ظروف جديدة (الأزمة الاقتصادية لسنة 1974) حيث صنعت الظروف الجديدة طرحا نظريا جديدا بديلا للطرح الكينزي، وهو الطرح النقدوي مع فريدمان الذي عاد بدور الدولة إلى الحياد وتجديد الثقة في ميكانيزمات السوق.

Mr DIEMER , op cit, p : 58. [5]

[6] حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص:37.

[7] المرجع السابق، ص:35، و انظر جوانب اتساع دور الدولة في الصفحات اللاحقة من هذا المرجع.

[8] Moises Ikonicoff, Théorie et stratégie de développement: le rôle de l'Etat, in :Tiers Monde , 1983 , tome24 , n° :93 , pp :15-22.

[9] IBID, p :20.

[10] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص:59.

[11] فلاح خلف علي الربيعي، مرجع سابق، ص ص: 10- 14.

[12] السابق، ص ص: 11- 12. نقلا عن:
G.Colm and T. Geiger" Puplic Planning and private Decision-Making "- Pakistan Economic Journal ,Vol.VIII,NO .2 15 ,June 1952, p 416

[13] بربرة أنجهام، الاقتصاد و التنمية، ت:حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة و النشر ، دمشق، 2010، ص:107.

[14] المرجع السابق ، ص: 108.

[15] عبد الحسين ودّاي العطية، مرجع سابق، ص ص: 216- 217.

[16] محمد حسن يوسف، دور الدولة في الاقتصاد، من الموقع: *http// :www.saaid.net/Doat/hasn/163.htm.*

[17] بربرة أنجهام، مرجع سابق، ص:89.

[18] محمد البنا، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص:236- 237.

[19] بربرة أنجهام، مرجع سابق، ص:95.

[20] المرجع السابق، ص:91 و ص:100.

[21] رايموند فروست، تنمية المجتمعات المتخلفة،ت:أحمد قاسم جودة، دار الكرتك للنشر و الطباعة و التوزيع، القاهرة، 1964، ص ص:86- 93.

[22] عبد المحسن ودّاي العطية، مرجع سابق، ص ص:212- 215.

[23] Joseph Stiglitz, le nouveau modèle économique inédit de la chine, l'ÉCONOMISTE, Maroc, n° 2562 du 04-07-2007.

[24] James Kathuri, L'Afrique peut s'inspirer du modèle chinois, pambazuka News, n°42 du 05-02-2008, site : . .http://www.pambazuka.org/fr/category/comment/45890

[25] M. Serge VINÇON et autres, L'émergence pacifique de la chine, Rapport d'information n° 400 (2005-2006) fait au .36nom de la commission des affaires étrangères, déposé le 15 juin 2006 , p :

[26] سامر خير احمد، العرب و مستقبل الصين: من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، بيروت، 2009، ص ص:92- 93.

[27] وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978- 2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (بدون سنة نشر)، ص ص:93- 94..